

## ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

### The phenomenon of increasing current expenditures and its causes in Algeria, during the period (2000-2018)

د. شليحي الطاهر \*

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير،  
جامعة الجلفة، الجزائر  
proftahar@yahoo.fr

د. غربي يسين سي لاخضر

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير،  
جامعة الجلفة، الجزائر  
cissano17000@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019 /02/08 تاريخ القبول: 2019/05/31

#### ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على وتيرة تزايد النفقات الجارية وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة. إذ أن السياسة المالية في الجزائر تميزت بالتوسع في الإنفاق العام خصوصا خلال الفترة (2000-2016)، وذلك مرتبط بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد انعكس مسار السياسة الإنفاقية التوسعية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال البرامج التنموية المنتهجة، غير أن هذا التزايد في النفقات العامة اختلفت وتيرته بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار. وكل ذلك بقي مرهون بالسياسة الجبائية المسطرة والفوائض المالية المتاحة التي تسمح بتمويل النفقات العامة للدولة، والتي تقوم أساسا على أسعار المحروقات.

**الكلمات المفتاحية:** تزايد النفقات، النفقات الجارية، النفقات العامة للدولة.

#### Abstract:

This study aims to identify the pace of increasing current expenditures and its impact on the general budget of the State.

Algeria's financial policy was characterized by an increase in public spending over the period 2000-2016, due to political, economic and social factors.

The policy of expansion spending has been reflected in economic and social development through the adopted development programs. However, this increase

\* مرسل المقال: شليحي الطاهر.

in public spending has varied in frequency between current expenditures and investment expenditures. All that remained subject to the fiscal policy and the available financial surpluses that allow the financing of public expenditures of the State, which are mainly based on oil prices.

**Keywords:** increased expenditure, current expenditure, public expenditure of the State.

**Résumé:**

Cette étude vise à identifier le rythme de l'augmentation des dépenses courantes et son impact sur le budget général de l'État.

La politique financière de l'Algérie s'est caractérisée par une augmentation des dépenses publiques durant la période 2000-2016 en raison de facteurs politiques, économiques et sociaux.

La politique de dépenses d'expansion a été reflétée dans le développement économique et social à travers les programmes de développement adoptés. Cependant, cette augmentation des dépenses publiques a varié en fréquence entre les dépenses courantes et les dépenses d'investissement.

Tout cela est resté soumis à la politique fiscale et aux excédents financiers disponibles qui permettent le financement des dépenses publiques de l'État, qui sont principalement basées sur les prix du pétrole.

**Mots-clés:** Augmentation des dépenses, dépenses courantes, dépenses publiques de l'Etat.

**تمهيد:**

تسعى الدولة الى تجسيد وظائفها التقليدية والحديثة والتكفل بمختلف الحاجيات العامة من التعليم، الصحة ... لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وبهذا اتسعت دائرة الإنفاق العام وأصبح هدف الميزانية بشكل عام الوصول الى استقرار وتوازن اقتصادي واجتماعي.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مجموعة من الإصلاحات على مستويات مختلفة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. واستخدم في ذلك مختلف الوسائل والأدوات التي تندرج ضمن السياسة الاقتصادية. ومن أهمها السياسة المالية خاصة النفقات العامة. هذه الأخيرة شهدت تزيادا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس تطور مسؤولية الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وما تسعى إليه لتجسيد التنمية الاقتصادية وفق مختلف البرامج التنموية المنتهجة. بالإضافة الى كلفة تسيير الخدمات العمومية وأعباء الدين العمومي.

**الإشكالية: ما أسباب ارتفاع النفقات الجارية في الجزائر؟**

سنحاول معالجة الإشكالية من خلال عرض لأهم النظريات المتعلقة بتزايد النفقات العامة، واستخدام المنهج التحليلي في تحليل أسباب تزايد النفقات العامة في الجزائر وخصوصا نفقات التسيير أو ما يعرف بالنفقات الجارية.

**أولاً: أهم نظريات ظاهرة تزايد النفقات العامة.**

أصبحت ظاهرة تزايد النفقات العامة، إحدى السمات الحديثة للمالية العامة في جميع الدول. ومن أهم الدراسات التي تناولت ظاهرة تزايد النفقات العامة نجد دراسة للاقتصادي الألماني Adolphe Wagner سنة 1892، بالإضافة إلى دراسة ل Peacock and wisman سنة 1961 بمدرسة لندن للاقتصاد.

**1- قانون فاجنر 1982 A.Wagner:** أقيمت هذه الدراسة بناء على تطورات النفقات العمومية في الدول الأوروبية خلال القرن 19، ومن أهم ماجاء في هذا القانون: " إذا حقق مجتمع ما معدلات من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة، ومن ثم فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمعدل أكبر من معدل نصيب الفرد من الناتج الوطني، وهذا تحت تأثير التصنيع. (الخطيب وشامية، 2007، ص76).

ويفسر ذلك استناداً إلى أن النمو الاقتصادي قد صاحبه زيادة في درجة التصنيع وتعدد الأنشطة الاقتصادية، مما ساهم في زيادة تدخل الدولة. وفي نفس الإطار فقد فرق A.Wagner بين ثلاث وظائف للدولة:

- الوظيفة التقليدية: المتمثلة في الدفاع والأمن والعدالة، وأرجع تزايد الإنفاق العام إلى اتجاه الدولة إلى مركزية الإدارة والى التوسع في استخدام الآلات وتطور الحياة الاقتصادية كذلك.
- الوظيفة الإنتاجية: تزايد النفقات العامة نظراً لزيادة المؤسسات وبالتالي توسع نشاطها الاقتصادي ووظائفها الإنتاجية.
- الوظيفة الاجتماعية: زيادة النفقات العامة بغرض الوصول إلى استقرار اقتصادي واجتماعي. ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذا القانون، هو إهماله لأثر الجانب السياسي في زيادة الإنفاق العام.

**2- أطروحة Peacock & Wiseman:** تمحورت هذه الدراسة حول تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الخام في المملكة المتحدة خلال الفترة (1955-1980). وتوصلت إلى أن زيادة الإنفاق العام لا يتوقف على زيادة النمو الاقتصادي فقط وإنما هناك عوامل أخرى تتسبب في ذلك كالحروب والأزمات مثلاً. وهذا ما ينعكس على أداء النشاط الحكومي ويساهم في زيادة الأعباء ومن ثم نتوقع ارتفاع مستوى الإنفاق العام حتى بعد الانتهاء من الأزمات أو الحروب. (Mullard، 2005، 49P). وذلك نظراً لأن الأعباء الضريبية التي ارتفعت أثناء الأزمات لا تعود للانخفاض بعد ذلك، بسبب زيادة الإنفاق لمواجهة الرغبات الجماعية الجديدة المتولدة عن الحرب. وخلال هذه الفترة يزيد الإنفاق العام ليحل محل الإنفاق الخاص، وهذا ما يطلق عليه بأثر الاستبدال.

**3- نظرية الركود:** حسب كينز فإنه من اجل الوصول إلى توازن اقتصادي يشترط أن يكون العرض الكلي يساوي الطلب الكلي  $Y = C + I + G$ .

ففي حالة النمو المتوازن للإنتاج الحقيقي ( $y$ ) ومع عدم وجود سبب لارتفاع الميل المتوسط للاستثمار ( $I/Y$ ) فإن الميل المتوسط للإنفاق الحكومي ( $G/Y$ ) يجب أن يزيد لكي يوازي انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك ( $C/Y$ ) لكي يحدد مستوى الطلب على العمالة الكاملة مع نمو الدخل، أي أنه إذا لم يتم زيادة الإنفاق العام بوتيرة متسارعة فإنه لا يتم الخروج من حالة الركود الاقتصادي، وذلك بإقامة الدولة للمشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي. (فرحي، 1999، ص87).

**4- قانون Parkinson:** من أهم ما جاء في هذا القانون أن زيادة تكاليف التشغيل يعتبر سبب حقيقي لزيادة الإنفاق العام. وزيادة عدد الموظفين العموميين ناتج عن توسع القطاع العام وخاصة العمل الإداري. (Philip، 1995، 38P).

**5- أطروحة التركيز النفاضلي للأرباح والتكاليف:** هي أطروحة للاقتصاديين Stiguer و Tullour، ومفادها أن الدولة تقوم بإنتاج ما يطلبه بعض الأعوان التي ستشكل جماعات ضغط، طالما تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع وبذلك تسعى هذه الجماعات إلى تعظيم أرباحها. (قدي، 2005، ص16).

**6- نظرية مرض التكاليف:** هي نظرية اقتصادية وضعها الباحث الأمريكي William Baumol بمساعدة من William Bowen عام 1965. ومن أهم ما جاء فيها، أن هناك مراكز أو قطاعات تتسم بالركود، وليست لديها مكاسب إنتاجية وإيراداتها قليلة، تشهد ارتفاعا في تكاليف التشغيل وهذا ما يؤدي إلى ضغوط تضخمية. ونظرا لارتفاع حجم المنافسة من القطاع الخاص وارتفاع أسعار منتجات تلك القطاعات العمومية نظرا لزيادة تكلفة التشغيل، فإنه يصعب تسويق منتجاتها مما يؤدي بالدولة إلى دعمها وهو ما يتسبب في ارتفاع مستوى النفقات العمومية.

ثانيا: أسباب تزايد النفقات العامة.

يمكن أن نشير إلى أن مختلف الاقتصاديين حاولوا تصنيف أسباب هذه الظاهرة إلى صنفين أساسيين: أسباب حقيقية وظاهرية.

### 1- الأسباب الحقيقية

نقصد بالأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة، تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة المنفعة المترتبة عن ذلك، وزيادة رقم النفقات العامة الناتجة عن زيادة حجم الحاجات العامة، بالإضافة إلى زيادة عبء التكاليف الذي ينجم غالبا عن زيادة تدخل الدولة في مختلف المجالات.

ويمكن أن نذكر أهم هذه الأسباب وفق التقسيم التالي:

1-1. الأسباب الاقتصادية: إن من أهم الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة هو تطور وظائف الدولة وزيادة تدخلها وكذا زيادة حجم الدخل الوطني.

فبالنسبة للسبب الأول فنجد أن التطورات الاقتصادية في القرنين 19 و20، أدت إلى توسع نشاط الدولة وتدخلها في عدة قطاعات، وبالتالي تجاوزت وظائفها التقليدية التي فرضتها مرحلة الدولة الحارسة.

ومن هنا نجد أن دخول الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل أهداف مختلفة كت تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وتنمية المجتمع في كافة الميادين، ومعالجة مختلف الاختلالات والقيام بالإصلاحات في عدة مجالات وكذا معالجة الأزمات.

أما بالنسبة للسبب الثاني وهو زيادة حجم الدخل الوطني فيترتب على ذلك زيادة النفقات العامة من أجل تحسين مستوى رفاهية المجتمع، والتوسع في إقامة المشاريع والمرافق العامة. كما أن المنافسة الاقتصادية الدولية تساهم في زيادة النفقات العامة من خلال زيادة حجم الإعانات وصور الدعم للمشروعات الوطنية لتتمكن من منافسة السلع الأجنبية. (بعلي والعل، 2003، ص48). كما حمل التنافس الاقتصادي بين الدول في الأسواق الخارجية، الكثير من الدول على مساعدة المنتجين والمصدرين بوسائل شتى من بينها ترتيب الإعانات لبعض المشروعات مما أدى إلى زيادة في النفقات العامة. (مراد، 1959، ص98).

1-2. الأسباب الاجتماعية: تعتبر الأسباب الاجتماعية من العوامل المهمة التي أدت إلى زيادة الإنفاق العام. فمع تطور وظائف الدولة وازدياد اهتمامها بتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وخاصة مع تطور الوعي الاجتماعي وظهور مبادئ اجتماعية عدة كمبدأ التضامن الاجتماعي، ومحاربة الفوارق الاجتماعية ومبدأ التوازن الاجتماعي... الخ، زادت مسؤولية الدولة الاجتماعية مما يتطلب تخصيص نفقات مهمة من أجل تغطية هذه المتطلبات.

1-3. الأسباب الإدارية: مع تطور وظائف الدولة، توسعت المرافق والأجهزة الإدارية بغرض إشباع الحاجات العامة للمجتمع وبذلك ازداد عدد الموظفين، وهو ما يقتضي زيادة في أنواع مختلفة من النفقات العامة، من أجل سير تلك المرافق (مرتبات وأجور الموظفين، تجهيزات... الخ)

1-4. الأسباب السياسية: تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة النفقات العامة مثل انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية. وأياً كانت الفلسفة التي يقوم عليها نظام الدولة فقد أصبح الإنفاق على التنظيمات السياسية المختلفة والمجالس المحلية، والانتخابات والدعوة للمشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي، يؤثر بشكل كبير على مستوى الإنفاق العام. (زغردو، 2005، ص50). كما أن التوسع في العلاقات الدولية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة للبعثات والممثلات الدبلوماسية، بالإضافة إلى نفقات أشكال أخرى من التعاون الدولي (إعانات ومساعدات لمعالجة كوارث وأزمات...)

1-5. الأسباب العسكرية: تعتبر النفقات العسكرية من الأعباء المالية المهمة والتي تطورت بشكل ملفت مع انتشار الحروب والنزاعات وتفاقم التوتر الدولي. وهو مساهم في تسارع وتيرة صناعة الأسلحة وتطوير وتدعيم القدرات العسكرية للدول.

لهذه الأسباب فإن النفقات العسكرية تتسبب في ارتفاع مستوى الإنفاق العام. (Duverger، 1963، 73P).

1-6. الأسباب المالية: تسعى الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة إلى إيجاد الوسائل اللازمة لتغطية نفقاتها العامة. وتعتبر القروض من الإيرادات المؤقتة التي تلجأ إليها الدولة حديثاً لتغطية نفقاتها المتزايدة، وخاصة بعد تطور وظائف الدولة وسهولة اللجوء إلى هذا النوع من الموارد بعد الصعوبات التي كانت تجدها الدول في إيجاد المقرضين

ومن ثم كانت هناك محدودية في الإنفاق. وسهولة الاقتراض ترتب على الدولة زيادة في النفقات العامة نتيجة دفع فوائد الدين وأقساط السداد. (مراد، 1959، ص102).

## 2- الأسباب الظاهرية.

ونقصد بما الأسباب التي تؤدي إلى زيادة في حجم النفقات العامة دون أن ينعكس ذلك على حجم ونوع الخدمات المقدمة للمواطن أو دون زيادة في متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة. ومن أهم هذه الأسباب الظاهرية نجد:

2-1. انخفاض القوة الشرائية للنقود: إن تدهور قيمة النقود يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار. ذلك أن الدولة تضخ حجم وحدات نقدية أكبر مما كانت تدفعه في السابق من أجل الحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات. (فهود، 1979، ص92). وبالتالي فزيادة حجم النفقات العامة الاسمية لا يقابله زيادة فعلية في الخدمات والسلع المقدمة للأفراد.

2-2. تغير النظم المحاسبية والمالية: عندما كان يعتمد على طريقة الميزانية الصافية لم تكن تظهر بعض النفقات العامة المخصصة لتغطية إيرادات معينة، بناء على إجراء المقاصة بين النفقات والإيرادات ليظهر الرصيد الصافي فقط. أما حالياً وبناء على مبدأ الشمولية ووحدة الميزانية فيما يسمى بالميزانية الإجمالية، فتظهر نفقات الدولة وإيراداتها بشكل إجمالي دون مقاصة. وظهور هذه النفقات يعتبر بمثابة زيادة ظاهرية في النفقات العامة، اقتضتها مبادئ الشفافية في النظم المحاسبية .

2-3. التوسع الإقليمي: يؤدي اتساع النطاق الإقليمي في صورة الاتحاد إلى تزايد في النفقات العامة، وذلك عندما نقارن أرقام النفقات العامة بين فترة أولى لدولتين وفترة ثانية لاتحاد دولتين. غير أن اتساع النطاق الإقليمي في صورة استرجاع إقليم أو احتلال، تؤدي إلى زيادة حقيقية في النفقات العامة.

2-4. زيادة عدد السكان: إن زيادة حجم السكان يؤدي إلى ارتفاع ظاهري في النفقات العامة إذا كانت الزيادة موجهة إلى سد حاجات السكان الجدد. لكن من جهة أخرى يمكن اعتبار هذا العامل من الأسباب الحقيقية عندما تؤدي زيادة حجم السكان إلى زيادة الطلب على مختلف الخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية، النقل ... الخ. وهو ما يترتب عليه زيادة في الإنفاق العام لتلبية هذه المتطلبات التي تساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

## ثالثاً: مفهوم نفقات التسيير العمومي (النفقات الجارية)

إن مصطلح التسيير العمومي يعبر عن الآليات أو الطرق التي تتخذها الإدارة العمومية في تحقيق أهدافها. والهدف العملي للإدارة العمومية أو الحكومة هو إنجاز المشروعات العامة بأكبر قدر من الفعالية والاتفاق مع رغبات الأفراد وحاجاتهم، فعن طريق الإدارة العمومية توفر الحكومات حاجات المجتمع التي يعجز النشاط الفردي عن الوفاء بها. (المجدوب، 2000، ص119). فالإدارة العامة تستهدف تنفيذ السياسة العامة، من

خلال التسيير العمومي في كافة القطاعات والأجهزة بالمجتمع من أجل تحديد وتوفير الموارد والإمكانيات واستخدامها لتوفير الخدمات والمنتجات العامة للجمهور، (أبو بكر، 2009، ص16). أي اشباع الحاجات العامة.

كما يقصد بنفقات التسيير النفقات الجارية، أي تلك المصروفات اللازمة لإدارة وتسيير المرافق العامة للدولة، (حسين، 1987، ص18). أما النفقات الاستثمارية فهي مجموع المصروفات التي تنفقها الدولة قصد زيادة الحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج السلعي أو زيادة الخدمات العامة.

وتعرف النفقات الجارية أيضا بأنها تتمثل فيما تقوم به الدولة من إنفاق عام بهدف تسيير إدارتها والحصول على سلع مقابل استهلاك مميز، ك شراء مواد ولوازم، وهي بذلك نفقات عادية، وتتصف بصفة التكرار السنوي وتنتج آثارها خلال السنة المالية التي أنفقتها. (بركات، 1979، ص419). ومن المفروض أن النفقات الجارية تغطيها الدولة بإيرادات عادية كالضرائب، بينما النفقات الرأسمالية تغطي بإيرادات غير عادية. (البطريق، 1979، ص191).

تعرف نفقات التسيير على أنها النفقات الضرورية لسير أجهزة ومصالح الدولة وتتمثل في: أجور الموظفين، مصاريف الصيانة، معدات وأدوات مكتبية... الخ.

وبالتالي فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هيكل الدولة بما تحتاجه، حيث يوزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وتسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية مادام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية بشكل مباشر. (محززي، 2003، ص77)

وتتوزع نفقات التسيير حسب كل دائرة وزارية، من خلال قانون المالية، لتقسم فيما بعد داخل كل وزارة إلى عناوين على النحو التالي: (القانون 17/84، 1984، المادة24).

- العنوان الأول: أعباء الدين العمومي ومختلف الأعباء المحسومة الإيرادات.
- العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية
- العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح
- العنوان الرابع: التدخلات العمومية

رابعا: تحليل لأسباب تزايد نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

1- أسباب تزايد نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2007)

تحتل نفقات التسيير مكانة هامة ضمن النفقات العامة للدولة، وتعززت هذه المكانة بزيادة الموارد المالية للدولة منذ بداية الألفية الثالثة، أين ارتفعت أسعار البترول وتراكمت الفوائض المالية. وهو ما سمح للدولة بانتهاج سياسة مالية توسعية، سواء في جانب نفقات التسيير أو التجهيز.

حسب الشكل رقم (01) الذي يبين تطور لنفقات التسيير ومكانتها ضمن النفقات العامة للدولة خلال الفترة (2000-2007)، فإنه ومع بداية الألفية، كانت نفقات التسيير تمثل النسبة الأكبر في النفقات العامة

للدولة، إذ كانت نسبتها حوالي 72.6% سنة 2000. ومع ارتفاع الموارد المالية للدولة والبدء في تنفيذ المخططات الإنمائية، كان هناك ارتفاع تدريجي لنفقات التجهيز بوتيرة أعلى من معدل ارتفاع نفقات التسيير.

وخلال الفترة (2000-2004)، ارتفعت نفقات التسيير بحوالي 46.1%، ووصلت إلى 1251 مليار دج أي ما يمثل 66.13% من إجمالي النفقات العامة سنة 2004. ويتجسد هذا الارتفاع في زيادة النفقات التحويلية التي وصلت إلى 557.7 مليار دج بنسبة ارتفاع تقدر بـ 45.5% مقارنة بسنة 2003، ونفقات المستخدمين بحوالي 382.1 مليار دج، مع أنها انخفضت بحوالي 31.2%، بالإضافة إلى فوائد الدين العام التي بلغت 157.3 مليار دج. (بنك الجزائر، 2004، ص ص (63، 71)).

عرفت سنة 2005، تراجعاً طفيفاً في نفقات التسيير، إذ بلغت 1245.1 مليار دج بالرغم من الارتفاع الكبير في النفقات العامة للدولة. غير أن هذا الارتفاع كان يقتصر على نفقات التجهيز. وبخصوص نفقات التسيير فقد كان هناك ارتفاع بطيء في نفقات المستخدمين بحوالي 0.8% مقارنة مع سنة 2004 واستقرار نوعاً ما في فوائد الدين العمومي، مع تسجيل انخفاض في النفقات المتعلقة بالمعدات والأدوات لتصل إلى حوالي 65.7 مليار دج مقابل 71.7 مليار دج سنة 2004.

خلال سنة 2006، ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 15.4% مقابل سنة 2005، لتصل بذلك إلى 1437.8 مليار دج. أي ما يمثل حوالي 58% من إجمالي النفقات العامة. وسجلت نفقات المستخدمين ارتفاعاً بنسبة 6.3% مقارنة بسنة 2005. كما ارتفعت نفقات المعدات والأدوات بـ 21.8%، مع أنها لا تمثل سوى 6.3% من مجموع نفقات التسيير لسنة 2006. بينما ارتفعت التحويلات الجارية إلى 739.1 مليار دج مقابل 597.6 مليار دج سنة 2005. فهي بذلك تستحوذ على النسبة الأكبر في نفقات التسيير بـ 51.5% سنة 2006 مقابل 48% سنة 2005. كما انخفضت فوائد الدين العام سنة 2006 بنسبة 6.7% مقارنة بـ 2005، إذ بلغت 68.6 مليار دج مقابل 73.2 مليار دج سنة 2005 و85.2 مليار دج سنة 2004 و114 مليار دج سنة 2003. (بنك الجزائر، 2006، ص 79).

هذا وقد تواصلت الارتفاع لنفقات التسيير خلال سنة 2007 لتبلغ 1673.9 مليار دج أي بنسبة 16.4% مقارنة بسنة 2006، ومع ذلك فقد انخفضت نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة من 58.62% سنة 2006 إلى 53.85% سنة 2007. وهذا نظراً لارتفاع نفقات التجهيز بوتيرة أكبر مقارنة بنفقات التسيير. وقد بلغت نسبة نفقات التسيير إلى الناتج الداخلي الخام سنة 2007، 17.8% بارتفاع نسبته 0.8% مقارنة مع سنة 2006. وهذا بسبب التزايد الكبير للتحويلات الجارية التي ارتفعت بـ 28.4% سنة 2007، حيث كانت تمثل ما نسبته 39.7% من إجمالي النفقات الجارية.. كما ارتفعت نفقات المستخدمين بـ 16.6% ومعاشات المجاهدين بـ 13.7% وخدمات الإدارة (المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) بـ 12.9%. (بنك الجزائر، 2007، ص 89).

## 2- أسباب تزايد نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)



بناء على الاحصائيات المدرجة في الشكل رقم (02)، فإنه في سنة 2008 بلغت النفقات العامة مستوى 4191 مليار دج مقابل 3108.5 مليار دج في 2007، أي بزيادة قدرها 34.8%. ولقد ساهمت نفقات التسيير في هذا الارتفاع بشكل كبير، إذ ازدادت بحوالي 32.5%، بمبلغ قدره 544 مليار دج لتصل الى 2217.7 مليار دج سنة 2008، ما يمثل نسبة 52% من إجمالي النفقات العامة. مع أن نسبة استهلاكها كانت بواقع 94.2% مقارنة مع تقديرات قانون المالية لنفس السنة.

لقد ارتفعت نسبة النفقات الجارية الى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 20.3% في 2008 مقابل 18% في 2007 وذلك بفضل الارتفاع الهام في نفقات التسيير. وترجع الزيادة في نفقات التسيير أساسا إلى الارتفاع في التحويلات الجارية فيها بنسبة 75.7% من بينها نفقات مصالح الهيئات العمومية ذات الطابع الإداري التي ساهمت بنسبة 14.9%. كما ساهمت نفقات المستخدمين في ذلك (رواتب وأجور، المنح) بنسبة 30%. كما نجد أن بعض النفقات الجارية بقيت ثابتة تقريبا مثل معاشات المجاهدين والبعض الآخر انخفض على غرار نفقات الوسائل والمستلزمات والفوائد على الدين العمومي. (بنك الجزائر، 2008، ص ص 107-110). أما في سنة 2009، فقد ارتفعت النفقات العامة بنسبة ضئيلة قدرت بحوالي 1.31% وبلغت 4246.3 مليار دج، منها 2300 مليار دج كنفقات للتسيير (ارتفاع بـ 3.7%)، مع أن نسبة استهلاك نفقات التسيير مقارنة بتوقعات قانون المالية لم تتجاوز 86.2%. أما في 2010، بلغت نفقات الميزانية الكلية مستوى 4466.9 مليار دج مقابل 4246.3 مليار دج في 2009، أي بنسبة ارتفاع 5.19% بعد شبه استقرار في 2009. وبلغت نفقات التسيير في 2010، 2659 مليار دج بزيادة قدرها 359 مليار دج، ما يمثل 15.6%.

هذا وقد استهلكت المبالغ المدرجة في الميزانية بموجب نفقات التسيير بواقع 77.9% سنة 2010. لقد أدت الارتفاعات المتزامنة لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية وللنفقات العمومية الجارية في 2010 على استقرار نسبة النفقات الجارية الى الناتج المحلي الإجمالي عند واقع 22.3% مقابل 22.9% سنة 2009). ومثلما كان عليه الحال في سنة 2009 وإن كانت بزيادة متواضعة، فإن ارتفاع النفقات الجارية يرجع أساسا الى الزيادة في نفقات المستخدمين (32.7%) والتحويلات الجارية (11.4%). أما بالنسبة للنفقات الجارية الأخرى، فقد ارتفعت معاشات المجاهدين بنسبة 17.2% بينما انخفضت النفقات في الوسائل والمستلزمات والفوائد على الدين العمومي. (بنك الجزائر، 2010، ص ص 81، 82).

في سنة 2011، بلغت النفقات العامة مستوى 5853.5 مليار دج مقابل 4466.9 مليار دج في 2010، أي بزيادة تساوي 1386.6، بنسبة 31%. أما بخصوص نفقات التسيير فقد وصلت الى 3879.2 مسجلة بذلك زيادة بنسبة 45.8% مقارنة بسنة 2010. مع أن المبالغ المدرجة في الميزانية بموجب نفقات التسيير استهلكت بواقع 88.5% مقارنة مع تقديرات قانون المالية. كما نسجل في هذه السنة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (19.4%)، وبالمقابل فإن نسبة النفقات الجارية الى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت بدرجة أعلى إلى 26.4% سنة 2011، مقابل 22.1% في 2010 و 22.9% في 2009.

ترجع الزيادة الكبيرة في نفقات التسيير سنة 2011 إلى ارتفاع التحويلات الجارية (+50.2%) التي بلغت 1712.4 مليار دج مقابل 1140.2 مليار دج في 2010 أي بزيادة قدرها 572.2 مليار دج، وبدرجة أقل نفقات المستخدمين (+45%).

لقد بلغت مساهمة التحويلات الجارية في ارتفاع النفقات الجارية سنة 2011 بواقع 50.3%. فمثلا انتقلت نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من 513.3 مليار دج إلى 786 مليار دج أي بنسبة 53.1%، وساهمت في ارتفاع التحويلات الجارية بنسبة 47.7%. وتخص أكبر زيادة في التحويلات الجارية بند "تحويلات أخرى" (دعم الأسعار والجماعات المحلية بشكل رئيسي) التي انتقل مبلغها من 522 مليار دج في 2010 إلى 820.5 مليار دج في 2011 أي بزيادة قدرها 57.2%، في حين ارتفعت معاشات المجاهدين بشكل بطيء، بمبلغ 48 مليار دج، ولكن بنمو نسبي قدره 31.7%. (بنك الجزائر، 2011، ص ص (93-97)).

في سنة 2012، ارتفعت النفقات العامة لتصل إلى 7058.1 مليار بنسبة زيادة قدرها 20.57% مقارنة بسنة 2011. وقد كان أثر نفقات التسيير واضحا في هذه الزيادة، إذ بلغت نفقات التسيير 4782.6 مليار دج بنسبة زيادة 26.2% مقارنة بسنة 2011. وقد تجاوزت نسبة الاستهلاك 97% مقارنة بتقديرات قانون المالية.

إن التزايد الكبير للنفقات الجارية خلال سنة 2012 أثر بشكل مباشر في نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي التي وصلت إلى حوالي 30.2%. وقد ساهمت التحويلات الجارية في هذا الارتفاع بنسبة 80.1% لتبلغ 2620.3 مليار دج مقابل 1773.9 مليار دج في 2011.

فيما يخص التحويلات الجارية، لم تساهم الخدمات الإدارية في ارتفاع هذه التحويلات الجارية إلا بواقع 7.7% في 2012. وبالتالي أكبر زيادة في التحويلات الجارية كانت من خلال بند "تحويلات أخرى" (دعم الأسعار والجماعات المحلية بشكل رئيسي) التي انتقل مبلغها من 863.5 مليار دج في 2011 إلى 1550.8 مليار دج في 2012 ما يعادل زيادة قدرها 79.6%. (بنك الجزائر، 2012، ص ص (101-103)).

في سنة 2013، انخفضت النفقات العامة إلى 6024.1 مليار دج، وقد شمل هذا التراجع كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز. إذ وصلت نفقات التسيير إلى مستوى 4131.5 مليار دج، مسجلة بذلك نسبة انخفاض قدرها 13.6% مقارنة بسنة 2012. ويرجع ذلك إلى التراجع المسجل في التحويلات الجارية التي انخفضت بمبلغ 447.2 مليار دج، منها 359.5 مليار دج في نفقات بند "تحويلات أخرى" (أساسا الجماعات المحلية والتحويلات)، و87.6 مليار دج في نفقات الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري). (بنك الجزائر، 2013، ص ص (90-93)). كما انخفضت نفقات المستخدمين بحوالي 155.4 مليار دج. مع الإشارة إلى أن نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى 25.6% سنة 2013 بعد أن تجاوزت نسبة 30% سنة 2012. بالإضافة إلى توصيات الحكومة بخصوص التطبيق الصارم للقواعد المالية بخصوص المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري،

ولا سيم تلك المتعلقة بالتدخل المالي للدولة الذي يجب أن يخص التكفل بتبعات المرفق العام المفروضة عليها. والسهر على تقليص نفقات تسيير المصالح من خلال الحد من التكاليف المرتبطة باستهلاك الكهرباء والماء والهاتف (وزير المالية، 2016). وكذا اتخاذ إجراءات الإحالة على التقاعد لكل الموظفين والأعوان العموميين الذين بلغوا السن القانوني للتقاعد، ماعدا الذين يجب الإبقاء عليهم لضرورة الخدمة المقررة من طرف السلطة المؤهلة. كما يجب أن يكون الأثر المالي الناجم عن تطبيق محتمل لنظام تعويضي جديد أو عن مراجعة ممكنة لقانوني أساسي خاص، في حدود الاعتمادات المالية الممنوحة خلال السنة المالية المعنية (وزير المالية، 2013).

في سنة 2014، استرجعت النفقات العامة المنحى التصاعدي، ووصلت الى 6995.7 مليار دج بنسبة ارتفاع 16.1%. كما بلغ نفقات التسيير 4494.3 مليار دج مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 8.78% مقارنة بسنة 2013. أما في سنة 2015 فقد بلغ إجمالي النفقات العمومية 7656.3 مليار دج، مقابل 6995.7 مليار دج في 2014، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 9.4%، وارتفعت بذلك نسبة نفقات الميزانية الكلية الى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات الى 56.9% مقابل 55.6% سنة 2014.

لقد عرفت نفقات التسيير في سنة 2015 ارتفاعا بنسبة 2.7% ووصلت الى 4617 مليار دج، مع أن نسبة الاستهلاك بلغت حوالي 92.9% مقارنة بتوقعات قانون المالية. ويرجع الارتفاع في نفقات التسيير إلى الزيادة في نفقات المستخدمين، مع تراجع طفيف للتحويلات الجارية بحوالي 68.2 مليار دج بما في ذلك الخدمات الإدارية. (بنك الجزائر، 2015، ص ص (81 – 84)).

في سنة 2016، بلغ إجمالي النفقات العامة 7297.49 مليار دج، مقابل 7656.3 مليار دج في 2015، أي انخفاض قدره 3.6%. وهذا بفضل الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة بخصوص سياسة التقشف وترشيد النفقات وتسقيفها في الكثير من الحالات. وقد وصلت نفقات التسيير الى 4585.5 مليار دج، مسجلة بذلك انخفاض بسيط قدره 0.68% مقارنة بسنة 2015. كما انخفضت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 الى 43.4% مقابل 45.8% سنة 2015. وانخفضت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات سنة 2016 الى 51.3% مقابل 56.4% سنة 2015. وبما أن تقديرات قانون المالية لسنة 2016 لنفقات التسيير كانت حوالي 4807.3 مليار فإننا نجد أن نسبة الاستهلاك بلغت حوالي 95.4%.

لقد عرفت النفقات الجارية شبه استقرار في سنة 2016، مع تسجيل ارتفاع طفيف في نفقات المستخدمين بـ 5% لتبلغ حوالي 2279.5 مليار دج. بينما سجلت البنود الأخرى الهامة من النفقات الجارية انخفاضا، خصوصا التحويلات الجارية، التي تراجعت بنسبة 3.6% لتصل إلى 1929.3 مليار دج، مقابل 2000.8 مليار دج في 2015. (بنك الجزائر، 2016، ص ص (74-76)).

وحسب تقديرات قانون المالية لسنة 2017 فإن إجمالي النفقات العامة قدر بحوالي 6883 مليار دج أي بنسبة انخفاض قدرها حوالي 5.6% مقارنة مع سنة 2016. غير أن نفقات التسيير ترتفع بنسبة ضئيلة 0.13% لتصل الى حوالي 4591.8 مليار دج.

### 3- تقديرات نفقات التسيير ضمن الميزانية العامة للدولة للفترة (2017-2020)

يوضح الشكل رقم (03) أن نسبة نفقات التسيير الى النفقات العامة للدولة بقيت في وتيرة مرتفعة، إذ مثلت حوالي 66.7 % سنة 2017، بالرغم من أن إجمالي النفقات العامة شهد انخفاضا سنة 2017 الى 6883.2 مليار دج. هذا ما يعني أن الانخفاض قد مس نفقات التجهيز بشكل كبير نظرا للإجراءات المتخذة من طرف الحكومة بخصوص تجميد الكثير من المشاريع خلال سنة 2017.

وحسب تقديرات قانون المالية لسنة 2018 فإن إجمالي النفقات العامة ارتفع الى 8627.78 مليار دج أي بنسبة 25.3 % مقارنة بسنة 2017. ومع ذلك نجد أن تقديرات نفقات التسيير انخفضت بشكل طفيف لتصل الى 4584.46 مليار دج. وانخفضت نسبتها الى إجمالي النفقات العامة سنة 2018 لتمثل حوالي 53.13%. ما يعني ارتفاع في نفقات التجهيز وخاصة نفقات برأسمال.

أما تقديرات سنة 2019، فتشير إلى تراجع في إجمالي النفقات العامة بحوالي 1066 مليار دج، مع ارتفاع في نفقات التسيير التي ستصل الى 4788.98 مليار دج، وهو ما يمثل ما نسبته 63.3 % من إجمالي النفقات العامة. لترتفع النسبة الى حوالي 65 % سنة 2020 وتبلغ نفقات التسيير 4798.61 مليار دج حسب تقديرات الاطار المتوسط للنفقات العامة المنتهج من طرف الحكومة.

### خامسا: توزيع اعتمادات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2016-2018)

يمكن أن نشير إلى توزيع اعتمادات التسيير حسب الدوائر الوزارية وتطورها بعد انخفاض أسعار البترول وفق الشكل رقم (04). إذ تستحوذ وزارة الدفاع على أعلى نسبة في اعتمادات التسيير، وقد عرفت ثباتا في مبلغها خلال السنوات الأخيرة بـ 1118 مليار دج، يليها وزارة التربية الوطنية، التي عرفت اعتماداتها انخفاضا نسبيا من 764 مليار دج سنة 2016 إلى حوالي 709 مليار دج حسب تقديرات سنة 2018. أما في المرتبة الثالثة فيأتي حساب التكاليف المشتركة الذي سجل ارتفاعا متتاليا خلال السنوات الثلاث، وبلغت اعتمادات التكاليف المشتركة حسب تقديرات 2018 حوالي 475 مليار دج، ويدخل ضمن التكاليف المشتركة كل من الباب الأول للنفقات وهو أعباء الدين العمومي، وكذا الباب الثاني وهو تخصيصات السلطات العمومية.

وتأتي في المرتبة الرابعة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، التي عرفت ارتفاعا في تقديرات 2018 إلى حوالي 425 مليار دج نظرا لإلحاق مصالح التهيئة العمرانية الى وزارة الداخلية، بعد أن كانت تابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية التي سجلت بدورها انخفاضا في اعتمادات التسيير لسنة 2018 بحوالي 465 مليون دج مقارنة بسنة 2017.

ويلي ذلك تواليا كل من: وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة المجاهدين، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ثم وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. والملاحظ أن أغلب الدوائر الوزارية سجلت انخفاضا تدريجيا من سنة 2016 الى 2018، كما أن توزيع الاعتمادات تأثر بالتغيرات الهيكلية

التي مست بعض الدوائر الوزارية. إذ أنه تم دمج بعض المصالح الوزارية ضمن وزارات أخرى كسبيل لتخفيض التكاليف، مثل دمج وزارة النقل ضمن وزارة الأشغال العمومية سنة 2017، والتهيئة العمرانية ضمن وزارة الداخلية، وكذلك دمج البيئة ضمن وزارة جديدة هي وزارة البيئة والطاقات المتجددة، بعد أن كانت تابعة لوزارة الموارد المائية.

#### سادسا: خلاصة

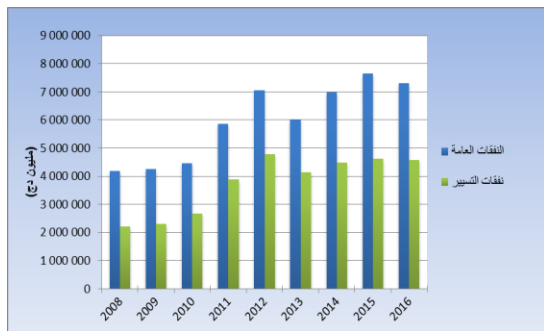
إن النتائج المحققة من خلال البرامج التنموية المعتمدة منذ سنة 2000 لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، جاءت بفضل استغلال الفوائض المالية المتراكمة بسبب ارتفاع أسعار البترول، وبالتالي عمدت الحكومة على انتهاز سياسة إنفاقية توسعية، سواء كانت نفقات جارية أو نفقات استثمارية. انعكست على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. فضلا عن النهوض بالوظائف التقليدية خصوصا مجالي الأمن والدفاع وفق ما تمليه التطورات المحلية والدولية.

لقد عرفت نفقات التسيير تطورا ملحوظا، نظرا لارتفاع تكاليف الخدمات العمومية وأعباء الدين العمومي، بالإضافة الى التوجه نحو المحافظة على المكاسب الاجتماعية المتعلقة بالأجور وأساليب الدعم الاجتماعي والاقتصادي. كما تجدر الإشارة الى أن هذه الفترة شهدت تقدير وتسيير عشوائي في نفقات التسيير. ومن أهم التوصيات التي يمكن ذكرها، نجد:

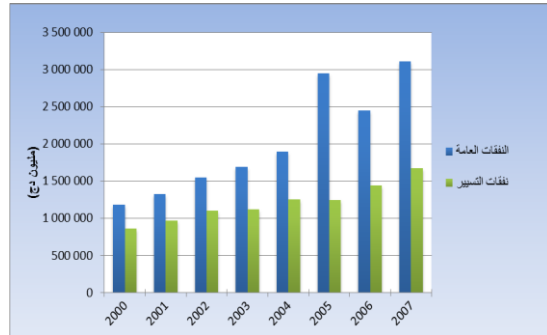
- إصلاح وعصرنة التسيير العمومي، وتحسين الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين والمؤسسات، مع ضمان توزيع عادل للتحويلات الاجتماعية لفائدة السكان،
- عصرنة تسيير الميزانية قصد الوصول إلى برمجة متعددة السنوات، وضمان الاستعمال الناجع والاقتصادي للأموال العمومية،
- مواصلة عقلنة نفقات تسيير الدولة لتتم تغطيتها في النهاية بالجباية العادية فقط.
- إعادة إصلاح سياسة الدعم الاجتماعي، حتى تصل النفقات الاجتماعية الى مستحقيها.

#### سابعا: ملاحق:

شكل رقم (02): تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)



شكل رقم (01): تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2007)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات موقع وزارة المالية: [nup://www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)



14. حسين مصطفى حسين. (1987). المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
15. عبد الكريم صادق بركات. (1979). المالية العامة، شباب الجامعة. مصر.
16. يونس أحمد البطريق. (1979). المالية العامة. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة.
17. محمد عباس محززي. (2003).، اقتصاديات المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
18. القانون 17/84. (1984). يتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم. الجزائر. المادة 24
19. بنك الجزائر. (2004). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر.
20. بنك الجزائر. (2006). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر .
21. بنك الجزائر. (2007). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر.
22. بنك الجزائر. (2008). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر.
23. بنك الجزائر. (2010). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر.
24. بنك الجزائر. (2011). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر.
25. بنك الجزائر. (2012). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر .
26. بنك الجزائر. (2013). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر.
27. وزير المالية، (2016)، مراسلة رقم 542 بتاريخ 24 مارس 2016، بخصوص تسقيف النفقات والالتزام بالعقود الجديدة بعنوان سنة 2016.
28. وزير المالية، (2013)، مراسلة رقم 500 بتاريخ 23 أبريل 2013 بخصوص عقلنة الاعتمادات المالية والمناصب المالية.
29. بنك الجزائر. (2015). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر .
30. بنك الجزائر. (2016). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر .

#### قائمة المراجع (اللغة الانجليزية)

1. Khaled Shehada Al-Khatib and Ahmed Zuhair Shamieh. (2007). Principles of Public Finance. Amman: Da'er Wael for publishing. 3<sup>rd</sup> ed.
2. Maurice Mullard. (2005). The politics of public expenditure, Routledge London, 2nd edition.
3. Mohammed Farhi. (1999). Standard modeling and rationalization of economic policies with a special case study of the general agreement policy in Algeria. Algeria: PhD in Economic Sciences.
4. Loïc Philip. (1995). Public Finance. Cujas Paris: 5<sup>ème</sup> edition.
5. Abdul Majid Qadi. (2005). Introduction to macroeconomic policies, analytical and evaluation study. Algeria: Department of University Publications.
6. Mohammed al-Saghir Baali, and Yasri Abu al-Ela. (2003). Public Finance. Algeria: Dar Al Uloum for Publishing and Distribution.
7. Mohamed Helmi Murad. (1959). State finances. Egypt: Nahdet Misr Press.
8. Ali Zaghod. (2005). Public Finance. Algeria: Department of University Publications.
9. Maurice Duverger. (1963). Public Finance. P.U.F Paris.
10. Mohamed Helmi Murad. (1959). State finances. Egypt: Nahdet Misr Press.
11. Mohamed Said Farhoud. (1979). Principles of Public Finance. Syria: Aleppo University Publications.

12. Tarek Al-Majzoub. (2000). General Administration - Administrative Process, Public Service and Administrative Reform. Beirut: University House for Printing and Publishing.
13. Mustafa Mahmoud Abu Bakr. (2009). Public administration is a strategic vision to protect the administrative system from underdevelopment and corruption. Alexandria: University House.
14. Hussein Mustafa Hussein. (1987). Public Finance. Algeria: Office of University Publications.
15. Abdul Karim Sadiq Barakat. (1979). Public Finance, University Youth. Egypt.
16. Younis Ahmed Al-Batturib. (1979). Public Finance. Cairo: University Youth Foundation.
17. Mohammed Abbas Mahrazi. (2003), Economics of Public Finance. Algeria: Office of University Publications.
18. Law 84/17. (1984). In relation to the laws of finance, amended and supplemented. Algeria. Article 24
19. Bank of Algeria. (2004). Annual report on economic and monetary development in Algeria.
20. Bank of Algeria. (2006). Annual report on economic and monetary development in Algeria.
21. Bank of Algeria (2007). Annual report on economic and monetary development in Algeria.
22. Bank of Algeria. (2008). Annual report on economic and monetary development in Algeria.
23. Bank of Algeria. (2010). Annual report on economic and monetary development in Algeria.
24. Bank of Algeria. (2011). Annual report on economic and monetary development in Algeria.
25. Bank of Algeria. (2012). Annual report on economic and monetary development in Algeria.
26. Bank of Algeria. (2013). Annual report on economic and monetary development in Algeria.
27. Minister of Finance, (2016), Correspondent N°. 542 dated 24 March 2016, concerning the roofing of expenses and commitment to new contracts, entitled 2016.
28. Minister of Finance, (2013), Correspondent N°. 500 dated 23 April 2013 regarding the rationalization of funds and financial positions.
29. Bank of Algeria. (2015). Annual report on economic and monetary development in Algeria.
30. Bank of Algeria. (2016). Annual report on economic and monetary development in Algeria.